الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 4982 | الخميس | 16 ربيع الأول 1446 هـ | 19 سبتمبر 2024 م | السنة السابعة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

الحكومة تواصل تحفيز مؤسساتها لتفعيل برامجها الإصلاحية

تقرير: تصنيفات المؤشرات الدولية للكويت تؤكد فاعلية برامج الإصلاح المالي والاقتصادي

مشروعات الخطة الإنمائية تساهم في تحقيق أهداف وغايات التنمية

البنك الدولي توقع تعافي البلاد اقتصاديا في 2024 ووكالات التصنيف الدولي عززت نظرتها التفاؤلية المستقبلية

أظهر تحسن وتقدم تصنيف البلاد في عدد من المؤشرات الدولية التي استهدفتها الحكومة في السنوات الأخيرة في إطار برامج الإصلاح المالي والاقتصادي فاعلية الخطوات المتسارعة الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة.

وأسفرت خطط الكويت التنموية عن تقدمها في عدد من المؤشرات الدولية لعامي 2023 و2024 في وقت تتواصل فيه الجهود الحكومية لتحسين تصنيف البلاد في مختلف المؤشرات الدولية عبر تحفيز مؤسساتها لتفعيل برامجها الإصلاحية.

وترتكز الإستراتيجيات التي تضمنتها الخطط التنموية بهدف تحسين تصنيف البلاد في جميع المؤشرات سواء الاقتصادية أو الإدارية أو المتعلقة بالنزاهة والشفافية على حزمة برامج ومشروعات مصممة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن.

وذكر تقرير أعدته الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عن المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الكويتي خلال الفترة من 2010 إلى 2024 أن الكويت حققت تقدما وتطورا في بعض المؤشرات الدولية لعامي 2023 و2024 ومنها مؤشر السلام العالمي لعام 2023 إذ جاءت في المركز الـ35 من بين 163 دولة متقدمة أربعة مراكز عن العام 2022.

وقال التقرير إن الكويت حققت كذلك تقدما في مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2023 بعدما جاءت في المركز الـ120 من بين 146 وكذلك في مؤشر المراكز المالية العالمية لعام 2023 بحلولها في المركز الـ82 من بين 132 دولة.

وفي مؤشر مدركات الفساد لعام 2023 أوضح تقرير الأمانة العامة أن الكويت حلت في المركز الـ63 من بين 180 دولة فيما حافظت على موقعها في المركز الـ69 من بين 193 دولة المعني بمؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي لعام 2023.

وبين التقرير أن الكويت تحسنت في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2024 إذ جاءت في المركز الـ90 من بين 176 دولة إضافة إلى تقدمها في مؤشر الأطر القانونية التابع لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2024 إذ سجلت قيمة نسبتها 1ر38 في المئة.

وأفاد التقرير أن الكويت تقدمت في مؤشر السعادة العالمي لعام 2024 بعدما جاءت في المركز الـ13 من بين 143 دولة وفي المركز الـ49 من بين 193 دولة في مؤشر التنمية البشرية العالمي لعام 2024.

وللعام الثاني على التوالي احتلت الكويت المركز الأول عالميا في مؤشر تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI) لعام 2024 الصادر من الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) الأمر الذي يمنح المستثمر الأجنبي ثقة أكبر للاستثمار في البلاد ويساعد على توفير الوظائف ونقل الخبرات.

أما في التقرير السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) الذي صدر أخيرا فقد حققت الكويت تقدما في الترتيب العام لمؤشر التنافسية بحلولها في المركز الـ37 عالميا كما جاءت في المركز الخامس عربيا.

وأظهر – المؤشر الذي يستند في قياس تنافسية 67 دولة إلى 335 مؤشرا فرعيا بناء على 4 محاور – تقدم الكويت في عدد من المحاور منها التقدم بأربعة مراكز في محور كفاءة الحكومة الذي يقيس إلى أي مدى تفضي السياسات الحكومية إلى التنافسية وكذلك تحقيق قفزات مميزة في محور كفاءة الأعمال.

وعن محور البنية التحتية المعني بقياس مدى تلبية الموارد الأساسية والتكنولوجية والعلمية والبشرية لاحتياجات الأعمال التجارية تقدمت الكويت ثلاثة مراكز لتصبح في المرتبة الـ46 عالميا.

كما عززت الكويت تقدمها في مؤشر المعرفة العالمي لعام 2023 بفارق ثلاثة مراكز عن موقعها في المؤشر خلال العام الذي سبقه إذ حلت بالمرتبة الـ44 عالميا مقارنة بالمركز الـ47 في العام 2022.

ويقيس المؤشر الأداء المعرفي لدول العالم في سبعة مجالات هي (التعليم قبل الجامعي) و(التعليم التقني والتدريب المهني) و(التعليم العالي) و(البحث والتطوير) و(الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) و(الاقتصاد) و(البيئات التمكينية).

وحلت الكويت في المرتبة الرابعة عربيا والـ41 عالميا في مؤشر (ضمان) لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023 بعد تقدمها مركزين مقارنة بمؤشر عام 2022 الذي رصد أداء 158 دولة منها 21 دولة عربية في 190 مؤشرا رئيسيا وفرعيا في المجالات ذات الصلة بمناخ الاستثمار صادرة عن 33 جهة دولية.

انفوغرافيك توضيحي لتحسن الكويت في المؤشرات الدولية

وتستهدف خطة التنمية السنوية (2025/2024) تحسين ترتيب دولة الكويت في جميع المؤشرات الدولية لتكون ضمن الدول الـ35 الأولى بحلول عام 2035 وذلك باعتماد معايير أكثر تحديدا في اختيار المبادرات التنموية ونظام حوكمة لكل برنامج من برامج الخطة لضمان نجاحه في تحقيق النتائج والسياسات.

وتعتمد الكويت حزمة آليات مؤسسية لتتبع ورصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة كافة وموقع الكويت في المؤشرات العالمية وتحديد التحديات ووضع وتنفيذ استراتيجيات علاجية وتصحيحية.

وتسهم مشروعات الخطة الإنمائية في تحقيق أهداف وغايات التنمية ما يعزز قدرتها التنافسية في المؤشرات الدولية وتحسين رفاهية المواطنين والصورة الدولية للكويت كدولة آمنة ومستقرة.

وأحرزت الكويت تقدما كبيرا خلال السنوات الماضية على المستوى المؤسسي والإداري والتقني وعلى مستوى جمع البيانات وتبادل المعلومات ونشرها بطريقة يمكن من خلالها إصدار بيانات رسمية موثوقة وقوية ومنتظمة بحيث يمكن استخدامها لاستهداف مختلف الغايات وتتبعها ورصدها.

ومنحت المؤسسات المالية الرقابية الدولية نظرة تفاؤلية لدولة الكويت إذ توقع البنك الدولي تعافي البلاد اقتصاديا في العام 2024 فيما عززت وكالات التصنيف الدولي نظرتها التفاؤلية لمستقبل البلاد.

وأشارت تقارير عالمية نشرت أخيرا إلى ما حققته الكويت من قفزة إيجابية في إسناد مشروعات البنى التحتية خلال الربع الثاني من 2024 وتسجيل أقوى نمو إنتاج منذ أربع سنوات.

وفي تقريرها الصادر الجمعة الماضي أكدت وكالة (فيتش) العالمية التصنيف السيادي لدولة الكويت عند المرتبة (AA–) مع نظرة مستقبلية مستقرة مدعوما بقوة الأوضاع المالية والميزان الخارجي القوي بشكل استثنائي.

وذكر بنك الكويت المركزي أن أهم العوامل المؤدية إلى رفع التصنيف الائتماني للكويت يتمثل وفقا لوكالة (فيتش) في ظهور بوادر قدرة الدولة على مواجهة التحديات المالية طويلة الأجل مثل تنفيذ خطة واضحة للحد من العجز في الميزانية العامة تكون قادرة على الصمود أمام انخفاض أسعار النفط إلى جانب اعتماد استراتيجية تمويلية حكومية شفافة ومستدامة.

وقف التداول على أسهم "مراكز" و"سلطان" اعتبارا من اليوم

اقتصار الدفع على القنوات المصرفية اعتبارا من أول أكتوبر المقبل

جلسة «خضراء» للبورصة.. و«العام» يرتفع 5.67 نقاط

أغلقت المؤشرات الرئيسية للبورصة تعاملات، أمس الأربعاء مرتفعة؛ قبيل قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 67ر5 نقطة بنسبة 08ر0 في المئة ليبلغ مستوى 99ر7133 نقطة.

وتم تداول 5ر287 مليون سهم عبر 15748 صفقة نقدية بقيمة 49 مليون دينار (نحو 4ر149 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 81ر12 نقطة بنسبة 21ر0 في المئة ليبلغ مستوى 26ر6120 نقطة من خلال تداول 8ر209 مليون سهم عبر 9338 صفقة نقدية بقيمة 3ر27 مليون دينار (نحو 2ر83 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 4ر04 نقطة بنسبة 05ر0 في المئة ليبلغ مستوى 23ر7747 نقطة من خلال تداول 7ر77 مليون سهم عبر 6410 صفقات بقيمة 7ر21 مليون دينار (نحو 6ر32 مليون دولار).

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

تترقب الأسواق، قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة، الذي قرر في اجتماعه السابق الإبقاء عليها دون تغيير لمستوى يتراوح بين 5.25 % و5.50 %.

بلغت قيمة التداول في البورصة بتعاملات أمس 49.08 مليون دينار، وزعت على 287.54 مليون سهم، بتنفيذ 15.75 ألف صفقة.

ودعم الجلسة ارتفاع 5 قطاعات على رأسها العقار بنحو 0.53 %، فيما تراجع 6 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ6.85 % واستقر قطاعان.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 60 سهما على رأسها "مينا" بواقع 16.79 %، بينما تراجع 52 سهماً على رأسها "الأنظمة" بنحو 6.85 %، فيما استقر سعر 16 سهماً.

وتصدر سهم "إنوفست" نشاط التداول على المستويات كافة بحجم بلغ 95.24 مليون سهم، وسيولة بقيمة 12.15 مليون دينار.

وقف التداول

أعلنت البورصة وقف التداول على أسهم شركة مراكز التجارة العقارية، وأسهم شركة مركز سلطان للمواد الغذائية، اعتبارا من اليوم.

ولفتت البورصة في بيانها، أمس الأربعاء، إلى أن الإيقاف جاء بناءً على قرار هيئة أسواق المال، دون ذكر تفاصيل أكثر.

وحسب آخر بيانات معلنة، فقد تحولت "مراكز" للخسائر في النصف الأول من عام 2024 بقيمة 17.50 ألف دينار، وتكبدت "مركز سلطان" خسائر في نفس الفترة بقيمة 1.16 مليون دينار.

العجيل: منع التعاملات النقدية في جميع عمليات بيع السيارات

وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل

أصدر وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل قرارا يقضي بمنع التعاملات النقدية في جميع عمليات بيع السيارات واقتصار عمليات الدفع على القنوات المصرفية اعتبارا من أول أكتوبر المقبل.

وقالت وزارة التجارة والصناعة في بيان صحافي أمس الأربعاء إن هذا القرار يأتي في إطار مساعيها للحد من شبهات عمليات غسل الأموال والجرائم المالية في البلاد مبينة أن منع التداول النقدي سيسهم بشكل فعال في الحد من الجرائم المالية وسد الثغرات المتعلقة بغسل الأموال النهائية وخلوها من أي جريمة مخالفة للقانون.

وأوضحت الوزارة أن تقييد البيع النقدي سيمكن الجهات المعنية من تتبع حركة الأموال والتأكد من مصادرها ومصارفها ووجهتها تحديا وتهديدا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان لافتة إلى أن هذه الممارسات تسيء للمجتمع وتضر بالسمعة الدولية للبلاد ما يستدعي تكاتف الجهود لمكافحتها.

وأكدت التزامها التام بتنفيذ المساعي الرامية لمكافحة الجرائم المالية بما في ذلك جرائم غسل الأموال التي تشكل

"أسواق المال" تصدر رخصة تسويق لـ"بيتك كابيتال"

أصدرت هيئة أسواق المال، القرار رقم 124 لسنة 2024 بشأن رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج الكويت ممنوحة لشركة بيتك كابيتال للاستثمار لتسويق وحدات صندوق بيتك كابيتال العقاري الأمريكي 7.

وحسب بيان الهيئة، أمس الأربعاء، فإن المادة الأولى للقرار تضمنت أن يرخص لشركة بيتك كابيتال للاستثمار بتسويق عدد 250 وحدة من وحدات صندوق بيتك كابيتال العقاري الأمريكي 7 تسويقاً خاصاً داخل دولة الكويت والمنشأ في جزر الكايمان.

وتتكون من 5 آلاف وحدة يملك حاملها حق التصويت تتكون كل منها من سهم واحد عادي في شركة كي اف اتش سي ريل استيت إكويتي 7 ليمتد، وسهم واحد عادي في شركة كي اف اتش سي ريل استيت فايننس 7 ليمتد.

للمرة الأولى منذ شهرين

فائض الكويت التجاري مع اليابان يرتفع خلال أغسطس

أظهرت بيانات حكومية يابانية أمس الاربعاء ارتفاعا في فائض الكويت التجاري مع اليابان في شهر اغسطس الماضي للمرة الأولى منذ شهرين بنسبة 15 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ليصل إلى 9ر76 مليار ين (521 مليون دولار أمريكي) وذلك بسبب الصادرات القوية.

وذكرت البيانات التي أوردتها وزارة المالية اليابانية في تقرير أولي ان فائض الكويت التجاري مع اليابان ظل بذلك إيجابيا لمدة 16 عاما وسبعة أشهر.

وأضافت أن إجمالي الصادرات الكويتية إلى اليابان نما في أغسطس الماضي للمرة الأولى منذ شهرين بنسبة 8ر11 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 4ر98 مليار ين (673 مليون دولار) فيما ارتفعت واردات الكويت من اليابان للمرة الرابعة على التوالي بنسبة 9ر1 في المئة لتصل إلى 5ر21 مليار ين (142 مليون دولار).